

دعم لبنان
مركز المجتمع المدني للمعرفة

شبكة معلومات العدالة الجنديرية

مشروع لجمعية دعم لبنان بالتعاون مع دياكونيا

دعوة للمساهمة

عودة إلى الأفكار: المساواة الجنديرية وعلاقتها واستراتيجياتها في لبنان

يتبنى مركز **دعم لبنان** النهج المتكامل في تطوير الأبحاث والأدبيات الحديثة القائمة على الأدلة، بهدف تفكيك العوامل والبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى تعزيز وإدامة اللامساواة بين الجنسين والعنف القائم أو المدفوع بالاختلاف الجندي.

الغرض من الأبحاث المقترحة هو توفير القاعدة المعرفية للإسهام في جهود الفاعلات والفاعلين في قضايا الجندر لوضع الاستراتيجيات والبرامج والتدخلات الشاملة في لبنان. وتهدف الأبحاث المقترحة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بشكل أكثر فاعلية، والمساهمة في مكافحة العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله وممارساته (الخطابية والمادية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهلم جراً).

وتنطلق الدعوة للمساهمات هذه من سلسلة لقاءات تشاورية عقدها **دعم لبنان** مع الجهات الفاعلة في قضايا الجندر في البلد (من أكاديميات/ين وممارسات/ين وناشطات/ين)، لتحديد الفجوات والأولويات البحثية في هذا المجال في لبنان.

على وجه الخصوص، يشجع **دعم لبنان** المساهمات التي تبحث في السياق اللبناني (بما في ذلك الفلسطينيات/ين والسوريات/ين، وغيرهن/م من المهاجرات/ين واللجئات/ين المقيمت/ين في لبنان).

وستكون الأولوية للأبحاث التي تتبنى نهجاً نقدياً وجذرياً للمفاهيم والتصنيفات المتصلة بالجندر، من خلال استخدام الإطار النظري الصلب وعلى أساس البحث الميداني.

الإطار الزمني:

يرجى تقديم اقتراحات الأوراق باللغة العربية أو الانكليزية (على ألا تتعدى الـ ٥٠٠ كلمة، وتقوم بتحديد الموضوع وطبيعة العمل الميداني والأسئلة البحثية، الخ.)، مع إرفاق نسخة من السيرة الذاتية وعينة كتابية غير محررة إلى:

editor@lebanon-support.org و mabiyaghi@lebanon-support.org وذلك قبل ٢٠ آب ٢٠١٤.

وستقوم لجنة المراجعة بإبلاغ جميع المتقدمات/ين في موعد أقصاه ١٠ أيلول ٢٠١٤.

وينبغي إرسال الأوراق للمراجعة من قبل النظراء في موعد أقصاه ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٤.

ومن المقرر نشر الأوراق في كانون الثاني ٢٠١٥.

يدعو مركز **دعم لبنان** المهتمات/ين من الأكاديميات/ين والممارسات/ين والناشطات/ين للتفاعل مع هذه الأسئلة واستكشاف البدائل في المواضيع التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

(١) السياسات النسوية في لبنان: حقوق المرأة، العدالة الاجتماعية، والتغيير الاجتماعي:

حسب أغلبية الباحثات والباحثين، تعود نشأة الحركات والمنظمات النسائية في لبنان إلى القرن التاسع عشر، خلال عصر النهضة الذي أنجب الجيل الأول من المنظمات النسائية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد عملت غالبية هذه المنظمات في المجال الخيري وتوجّهت نحو النضال من أجل الاستقلال الوطني.

وأعقب هذا جيلاً ثانياً، نبع من النشاط اليساري، وخاصة خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث بدأت الحركة بإثارة الهواجس والحقوق المحددة التي تتمحور حول المرأة.

وقد شهدت التسعينيات صعود موجة ثالثة، في ضوء المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية سيداو (١٩٧٩)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). وقد أدخلت مفاهيم جديدة وترافقت مع ظهور عديد من المنظمات غير الحكومية و"احتراف" العمل النسائي.

وشهد العقد الأول من الألفية الثانية ظهور جماعات وتجمّعات "راديكالية"، وسّعت مطالبها نحو الحقوق الجنسية والهويات/التعبيرات الجندرية.

وفي هذا السياق، فإننا نسعى لمساهمات يمكنها تسليط الضوء على محتوى الخطابلات النسوية في لبنان اليوم:

- كيف ت/يقوم الفاعلات/ين والنشطاء في المجال النسوي بالربط بين قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من ناحية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، من ناحية أخرى، كالمسألة الطبقية والحقوق الوطنية، والحقوق الجنسية، وغيرها؟
- ما هي قدرة الاستراتيجيات والخطابات الحالية على جذب النساء في لبنان، وتحديدًا النساء العاملات والفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى؟
- ما هي التحديات والعقبات المتعلقة بتطوير حركة لحقوق المرأة أكثر تجذيراً في لبنان؟

(٢) ديناميات وعلاقات القوة: العائلة والأزواج وسؤال المساواة والعنف:

تقليدياً، يتم وصف مجال الأسرة، أو المجال "الخاص"، بأنه يشمل الحياة المنزلية، وتربية الأطفال، والتدبير المنزلي، والتعليم الديني، المنوطة بالنساء، مقابل المجال العام، الذي يتشكّل من السياسة والقانون، من بين أمور أخرى، المنوطة بالرجال. وفي هذا السياق، نتطّلع لمساهمات تتحدى الانقسام القائم بين المجال "الخاص" و"العام" بشكل نقدي:

- كيف يتحول التقسيم الجندي للعمل إلى علاقات الهيمنة والقهر داخل العائلة أو الأسرة؟
- هل تشكّل وحدة العائلة أو الأسرة كياناً ثابتاً، أم هي كيان متحوّل على ايقاع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بما في ذلك المؤسسات والقوانين والخطابات الدينية) التي تحدث داخل المجتمع ككل (مثل زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، والمجالات الاجتماعية، والامتداد المدني، وتفكيك العلاقات الأسرية الممتدة والتحول نحو الأسرة النووية، والتحويلات في كيفية تعامل الناس مع الدين والسلطة، من بين أمور أخرى)؟
- كيف يمكن لهذه التحويلات والهياكل القائمة التأثير على علاقات القوة وهياكل صنع القرار داخل الأسرة النووية والأسرة الممتدة؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن أن تؤثر على حياة المرأة، سواء في المجال الخاص والعام - من حيث السيطرة على الموارد، أجور النساء التي يسيطر عليها بطاركة الأسرة، والوصول إلى نظم الضمان الاجتماعي من خلال الأزواج، وقضايا الدخل، والقرارات المرتبطة بالملكية، ومشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسة (بما في ذلك المنظمات السياسية)، والأنشطة والعلاقات الاجتماعية، من بين أمور أخرى؟
- كيف يمكننا تقييم ومعالجة مسألة العمل المنزلي غير المأجور، بشكل نقدي؟ هل هو مسؤولية اجتماعية أم ينبغي أن يبقى على مستوى المسؤولية الخاصة المشتركة (بين الرجل والمرأة)، أم هو مزيج من الاثنين معاً؟
- أخيراً، ما هي علاقة تركيبة علاقات القوة وعدم المساواة في الحصول على الموارد، وكذلك المعايير الثقافية وانعدام الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالعنف المنزلي ضد النساء والفتيات؟ وكيف يمكن مكافحة ذلك؟

٣) الجنسانية والحقوق الجسدية: نظرة المرأة لذاتها وإدراكها الذاتي للهويات الجنسية وجسدها:

خلال أعوام الـ ٢٠٠٠، قامت المنظمات النسائية وتجمعات المثليين والمثليات والثنائيين والثنائيات والمتحولين والمتحويلات جنسياً وأحرار الجنس بتوجيه مزيد من الاهتمام والتركيز على الحقوق الجنسية والجسدية، في سياق حيث لا يزال الجنس من المحرمات بصفة عامة. وبينما تقوم القوانين والإصلاحات القانونية بدور حاسم في دفع عجلة و/أو تقييد الحقوق الجنسية والجسدية، فإن هناك متغيرات أخرى تسهم في صياغة كل من السلوك الاجتماعي والفردي، فيما يتعلق بالحياة الجنسية والهويات الجنسية. ومع ذلك، فهي شديدة التأثير بالبيئة القانونية وخطابها التي توطر الثقافة والخبرة الجنسانية للنساء في لبنان.

في هذا الإطار، نحث المساهمين على استكشاف تجارب النساء وحياتهن/حيواتهن الجنسانية وكيف ينظرن إلى حقوقهن الجسدية، في إطار العلاقات القائمة على القهر والاستغلال، من حيث البيئة القانونية والمعايير الاجتماعية والثقافية.

وسيتّم تشجيع المقاربات النقدية للصورة الغالبة والسائدة للمرأة في الإعلام والخطابات العامة، والتي تسهب في تبيان ثقافات وأفعال العنف ضد النساء، مثل القيود السلوكية الاجتماعية والفردية (الفصل، الحجاب، قواعد اللباس، الأزياء، النزعة الاستهلاكية، والأعراف، الخ.) والأفعال المباشرة من العنف الجسدي والنفسي (الاغتصاب والتحرش، جرائم الشرف والزواج القسري، الجنس من أجل البقاء والاستغلال الجنسي، وما إلى ذلك).

علاوة على ذلك، نشجّع المساهمات/ين على النظر بشكل نقدي في خطابات المنظمات النسائية والنسوية في لبنان، وعلاقتها بجنسانية المرأة وحقوقها الجسدية، كما قدرتها على الحد من و/ أو توسيع الخطابات المقاومة للظلم والاستغلال ما بين النساء.

٤) الأثر الاجتماعي للبيئة القانونية وقوانين الأحوال الشخصية على المرأة في لبنان

من المسلم به عموماً أن النساء في لبنان أسيرات التناقض ما بين مبدأ المساواة الدستوري (المادة ٧ من الدستور)، والالتزام بالمعاهدات الدولية (بما في ذلك سيداو)، من جهة، والهيكل البطيريركية القائمة على النوع الاجتماعي لقوانين الأسرة والجنسية والعقوبات، من جهة أخرى.

ويتم تنظيم حياة المرأة في لبنان من خلال ١٥ قانون أحوال شخصية مختلف، معني بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ورغم تعدد هذه القوانين، إلا أنها تتشارك ثقافة وقواعد أبوية مؤسسية متمثلة، مما يؤدي إلى مستويات مختلفة من القهر والسيطرة والتمييز ضد المرأة. علاوة على ذلك، فإن قوانين العقوبات تميّز بشكل واضح ضد النساء كضحايا للجريمة والعنف، لا سيما العنف القائم على الجندر، وذلك للحفاظ على ما يسمى تماسك الأسرة، وهو أمر أساسي للحفاظ على النظام السياسي الطائفي في لبنان.

في هذا السياق، نبحث عن مساهمات يمكنها التطرق للآثار الاجتماعية لهذه القوانين والهيكل على الحياة اليومية للنساء في لبنان، وعلى وجه التحديد، دراسة تأثيرات هذه الظروف على الموقع الاجتماعي للمرأة وكلفة هذه القوانين والشروط على المجتمع بشكل عام.

٥) إعادة تعريف الذكورة والتوعية الجندرية للرجال في لبنان:

يتم النظر للرجل عموماً كمستفيد ومبادر رئيسي في النظام الجندري ذو المعايير الغيرية (heteronormative) وشبكات وعلاقات القوى البطيريركية. وفي ضوء ذلك، فإننا نشجّع المساهمات التي تعيد التفكير نقدياً بهذه الأدوار المنسوبة إلى الرجال "تقليدياً":

- كيف يتم بناء هذه الأدوار وتأمين استمراريتها (ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، من حيث الخطاب والجنسانية، وغيرها)؟
- كيف تسهم هذه الأدوار في تهميش المرأة والمثليين والمثليات والثنائيين والثنائيات والمتحولين والمتحولات جنسياً وأحرار الجنس/الجندر؟ وكيف تتم ترجمتها عملياً في سياقات اجتماعية عامة وخاصة، مثل ما يسمى بـ"المجموعات المغلقة" (مخيم، غيتو)؟

- كيف يعيش الرجال "ذكورتهم/ذكوراتهم" الخاصة، باعتبارها بنى اجتماعية تؤثر على هوياتهم وخبراتهم وذواتهم، والخطابات والتصورات والصفات الجنسية والجسد والقوة والعواطف والسياسة والعلاقات الاجتماعية والحميمية والتهيئة الاجتماعية والطفولة والشباب والأبوة والأسرة والعنف، من بين أمور أخرى؟